



وزارة التعليم العالي والبحث الع
جامعة محمد لمين دباغين- سطيف
كلية الحقوق والعلوم السياسية



ملخص محاضرات:

مقياس مدخل لعلم الادارة المقرر

لطلبة السنة الثانية

جذع مشترك علوم سياسية

الدكتور: مرابط عبد الحكيم

الموسم الجامعي

2025 - 2024

مقدمة عامة:

الادارة قديمة قدم الانسان وقدم المجتمعات الانسانية ، فترتيب الانسان لحياته يعد سلوكا اداريا مهما كان هذا السلوك بسيطا ، والاسرة التي تسير فيها الامور بانتظام وحسن تدبير ، توصف ادارتها بالنجاح اما التي تسودها الفوضى وسوء التنظيم فتوصف ادارتها بكونها فاشلة .

وتفيد كتابات قدماء المصريين التي ترجع الى حوالي 1300 قبل الميلاد معرفتهم بالادارة ، وهو الوضع نفسه بالنسبة للتاريخ اليوناني القديم والروماني حيث تفيد الكثير من الادلة على معرفتهم بالادارة ، غير ان دراسة الادارة دراسة علمية منظمة تعود الى بداية سنة 1880 من القرن الماضي: اي ان بدايتها الحقيقية لم تكن الا في العشرينات من القرن الماضي.... ، وتشير الدراسات في هذا المجال ان كل الجهود التي بذلت في البحث والدراسة في مجال الادارة لم تصل بعد الى بناء صرح من المعرفة يشكل نظرية متكاملة للادارة .ولكن وحتى اليوم فاننا امام مداخل عديدة ونظريات متنوعة تبلور الاطار العام لما يعرف بعلم الادارة.

وهناك العديد من الاسباب التي عملت على ظهور وتطور الادارة بمفهومها الحديث ومن بين هذه الاسباب :

ظهور الثورة الصناعية في اوربا والتحول الذي احدثه في مجال العمليات الادارية بسبب ظهور المكننة واحلالها محل اليد العاملة ما خلفته من تداعيات في مجال المنظمات من حيث البنية والتسيير وما رافق ذلك من الحاجة الى المهارات الادارية المتميزة من اجل التمكين من ادارة المصانع انطلاقا من الماكينات .

ظهور المنظمات الكبيرة الحجم .

تعقد وسائل العمل والانتاج والتقدم العلمي الكبير.

فلقد مضت الاف السنين على ممارسة الادارة في الحياة العملية وفي غياب النظريات المعروفة اليوم ومع الثورة الصناعية تركز الانتباه نحو الادارة وبرز الاهتمام بجعلها موضوعا له كيانه وذاته المستقلة تلتها مرحلة ظهور المنظمات الكبيرة الحجم في بداية التسعينات من القرن الماضي ، التي اثار الانتباه والاهتمام بدرجة اكبر بالادارة وضرورة تكوين نظرية خاصة بها.

تؤكد الدراسات والابحاث والشواهد التاريخية ان الادارة كانت ولا زالت هي العنصر الفعال في نجاح السياسات والمنظمات والدول والحكومات ، ذلك ان تحقيق النمو والتطور والتقدم والاستقرار مرهون بها فهي التي تتولى عملية التوزيع الامثل للموارد والتوفيق بينها وتسييرها التسيير الفعال بما يخدم الاهداف التنظيمية واهداف الافراد والمجتمع.

من هنا فان موضوع الادارة يعتبر من اهم المواضيع الواجب الاهتمام بها ومعالجتها والكشف عن مكوناتها وابعادها .

ولان الادارة لازمت الانسان والمجتمعات ومورست قبل ان تدرس وتدرس فعند تناول نشاتها ينبغي التفريق بين ثلاث امور هي : الادارة كممارسة ونشاط والادارة كفكر والادارة كعلم وهي الامور التي نود الكشف عنها من خلال هذه المقدمة العامة لمقياس مدخل لعلم الادارة والتي نرى انها ضرورية للامام بهذا الموضوع المما علميا منظما.

1- الادارة كممارسة :

في بداية الوجود الانساني وقبل ان تظهر الادارة كفكر وعلم ظهرت كممارسة ونشاط ، ذلك ان المجتمعات الانسانية القديمة وان كانت تتسم بالبساطة فقد كانت بحاجة الى تنظيم للعلاقات بين افرادها لتحقيق اهداف محددة ، وظهرت بعض الممارسات الادارية عندما ادرك الانسان ان التعاون مع الاخرين اصبح ضرورة حيوية للبقاء .

ومنه فالمقصود بالادارة كممارسة ونشاط هو مجموع الانشطة التي مارسها الانسان منذ بداية وجوده حينما كان في امس الحاجة الى تنظيم علاقات افراده وادرك ان التعاون مع الاخرين ضرورة للبقاء والاستمرارية و انعكست فيما بعد هذه الممارسات والانشطة في شكل مبادئ وقواعد ومفاهيم تحكم العمل الاداري ، والتاريخ الانساني مليء بالعديد من الشواهد التاريخية التي تدل على ذلك . وتعد الاسرة نواة العمليات الادارية الاولى فقد كانت منذ الازل تقوم بالعديد من الوظائف على غرار: تقسيم العمل ، توزيع الادوار ، اتخاذ القرارات وممارسة السلطة والقيادة.

وبالانتقال من الاسرة الى التنظيمات الاخرى نجد ان الدول والامم القديمة اقامت حضارات لا تزال شواهد كثيرة عليها ومن بينها المدن والاهرامات والقصور والمساجد والكنائس والسدود ومشاريع الري والزراعة والعمران فضلا عن انشاء الدواوين والوزارات واعداد وتنظيم الجيوش وادارة الحروب وتنظيم المحاكم وغيرها.

ومنه فقد مارست هذه الحضارات القديمة الادارة ولكن الادارة الممارسة من طرف هذه الحضارات لم تحمل اسم الادارة ولا اسم المبادئ والمفاهيم والاسس المعروفة في وقتنا الحاضر وهي ادارة اعتمدت بالدرجة الاولى على الحدس والفطرة والتخمين وعلى المحاولة والخطا.

- ومنه فكونها واعتبارها ممارسة فقد مورست استنادا الى : الفطرة والموهبة والاستعدادات الذاتية والخبرة بشتى انواعها
- وكونها قديمة فهناك العديد من لدلائل والشواهد التي تشير الى كونها (الادارة) كذلك ويمكن الاستشهاد ببعض ماتركه لنا ادب الحضارات القديمة (الادب المصري او الصيني او اليوناني ..) فضلا عن بعض الانجازات المادية التي تعكس مستوى التنظيم السائد انذاك وتؤكد ان التنظيم ودقته كانا سمة الحضارات القديمة (الاهرامات ، مشاريع وانظمة الري المختلفة ، العمارة بشتى انواعها).

2- الادارة كفكر :

ان كانت الممارسات الادارية قد عرفت ووجدت بوجود الانسان فان الفكر الاداري هو الاخر قد لازم وساير هذه الممارسة وهو ما يعكس جليا التراث الانساني القديم المليء بالعديد من المفاهيم والمبادئ والاسس على غرار التنظيم الاداري والتنظيم الهرمي وتفويض السلطة والتقسيم الاداري واختيار الموظفين والترقية الوظيفية وتدعم هذا الاتجاه اكثر بظهور الثورة الصناعية وزيادة نشاط الدولة وتوسع مهامها وظهور العديد من المنظمات الكبيرة الحجم واتساع نشاطها مما ادى الى ظهور العديد من المهتمين والمختصين والباحثين الذين خاضوا في مسالة تنظيم العمل والمنظمات واسهموا في هذا المجال من خلال العديد من الافكار والنظريات التي اثرت الجانب الفكري لعلم الادارة .

ومنه فالادارة كفكر تعبر عن تلك الجهود التي بذلت في سبيل ابراز تلك المفاهيم والاسس والقواعد وصياغتها في شكل نظريات مهدت ومكنت فيما بعد من بروز وظهور الادارة كعلم .

3- الادارة كعلم :

بعد ان عرفت الادارة كممارسة ونشاط وبعد ان ميزت هذه الممارسة العديد من الحضارات القديمة وبعد ان تدعم هذا المسعى بظهور العديد من الافكار والمبادئ التي تعبر عن الاطار الفكري شهد القرن العشرين البداية الحقيقية لنشأة علم الادارة كعلم وحقل معرفي قائم بذاته يستند الى مقومات نشاته شأنه في ذلك شان بقية فروع العلم والمعرفة فظهرت بذلك العديد من التجارب والدراسات التي افضت الى نظريات وشهدت ثلاثينيات القرن الماضي العديد من الاسهامات التي اثرت هذا الفرع من فروع المعرفة.

ومنه فالادارة كعلم تعني انها اكتسبت الطابع العلمي وهي بذلك تعبر عن تلك
النقلة النوعية التي ميزت الادارة بانتقالها من مجرد مفاهيم وقواعد واسس
ممارساتية وفكري تعبر عن هذه الممارسات الى علم يستند الى نظريات ومبادئ واصول
ومناهج تمثل نتاج بحوث ودراسات علمية وهذا العلم له منهج علمي وموضوع
دراسة وادوات بحثية واختصاص معترف به سواء باعتباره جزء من العلوم
السياسية او من الاقتصاد او القانون او حقا مستقلا بذاته.

الادارة مدخل مفاهيمي

تعريف الادارة

الادارة كلمة او مفردة شائعة الاستعمال كثيرة التردد في الحياة اليومية للانسان ، فالاسرة التي تدير فيها الامور بانتظام وحسن تدير ، توصف ادارتها بالنجاح اما التي تسودها الفوضى وسوء التنظيم فادارتها فاشلة .

ومعنى هذا ان الادارة تعني تدير شؤون الناس وقيادتهم وتوجيههم وتنظيمهم بغية تمكينهم من تادية الاعمال الموكلة الهم وتنفيذ الخطط الموضوعة لهم بهدف المحافظة على كيانهم وضمان استمرارية وجودهم .

وقد كانت الادارة ولازالت العنصر الفعال في نجاح المؤسسات والدول ، فتحقيق النمو والاستقرار مرهون بالادارة فهي التي تتولى عملية التوزيع الامثل للموارد والتوفيق بينها وتسييرها التسيير الفعال بما يخدم الاهداف التنظيمية واهداف الافراد والمجتمع .

من هنا فان موضوع الادارة يعتبر من اهم المواضيع التي يجب الاهتمام بها ومعالجتها بما يوازي التطورات الحادثة في عصر العولمة .

غير ان ما تجدر الاشارة اليه هو انه بالرغم من الاهمية الكبيرة والمعروفة لدور الادارة فانه لا يوجد اتفاق صريح بين الباحثين والخبراء الاداريين على تعريف موحد لمفهوم الادارة . فالمصطلح غير محدد بدقة ويحمل معان متعددة ومفاهيم مختلفة .

ومنه وقبل الخوض في التعاريف المقدمة لمصطلح الادارة يجب التنبيه الى ان من اسباب اختلاف الباحثين بشأن مفهوم الادارة ما يلي :

1- نظرة الباحث لمكونات الوظيفة الادارية: ان مفهوم الادارة يتحدد في ضوء نظرة الباحث لمكونات الوظيفة الادارية على اساس عملي ، ولما كان كل باحث ينظر الى الادارة من وجهة نظره وخبرته وقناعاته فان تعاريف الادارة هي الاخرى تباينت واختلفت باختلاف هذه الراء والخبرات المتنوعة .

2- اختلاف الايديولوجيات والظروف البيئية للمجتمعات: ان لكل مجتمع فلسفته وايديولوجيته وظروفه البيئية الخاصة به وهذه الفلسفة والايديولوجية والظروف البيئية تنعكس على ادارة المنظمات ومن شأنها التحكم في العملية الادارية

3- اختلاف الفترات الزمنية التي قيلت فيها التعاريف: ان التعاريف التي سوف ناتي على ذكرها والخوض فيها هي نتاج لفترات تاريخية وزمنية عديدة ومنه

فتعريف الإدارة في العصور القديمة ليس نفسه تعريف الإدارة في العصور الحديثة وهذا بالنظر الى ما شهدته الإدارة من تطورات سواء من حيث تطور الفكر الإداري او من حيث تطور التكنولوجيات المستجدة.

4- الطبيعة المتغيرة للإدارة.

5- تباين اهتمامات ومداخل الكتاب والباحثين .

وهذه الحقائق التي اتينا على ذكرها نستنتج من خلالها ان نظرة المفكرين والباحثين والدارسين والمهتمين الى علم الإدارة يختلف باختلاف التصور الذي يحملونه في اذهانهم عن دور الإدارة في المجتمع الذي يعيشون فيه الامر الذي جعل من تعاريف " الإدارة" تتوالى وتختلف باختلاف اصحابها وفتترات كتاباتهم والظروف السائدة وقت تقديمهم لتعاريف هذا المصطلح ولمفهومه وماهيته وبالتالي فان التعاريف لن تتوقف مادامت العملية الإدارية في تطور مستمر وفي اوضاع ديماميكية متجددة.

التعريف بالمفهوم:

تقتضي المعالجة العلمية لاي موضوع من المواضيع العناية بتحديد مسميات الالفاظ والمفاهيم المستخدمة ، وللإدارة معنيان : احدهما لغوي والآخر مصطلحي .

1- المعنى اللغوي :

الإدارة كلمة شائعة الاستعمال ويتضمن مصطلح الإدارة معنى لغويا يستمد من الكلمة اللاتينية ذات المقطعين Ad-ministrate: حيث ان مقطع (Ad) يقابله باللغة الانجليزية (to) والمقطع (ministrate) يقابله باللغة الانجليزية (serveve) ليصبح معناها خدمة الغير او تقديم العون للآخرين .وبذلك تصبح الإدارة نشاطا حيويا مستمرا لخدمة المجتمع واشباع حاجات افراده.

وفي اللغة العربية تشتق كلمة ادارة من الفعل "أدار" والفعل " دار" والذي يفيد الحركة بشكل دائري ، ويقال ادار العجلة اي جعلها تدور... كما يقال ادار الشركة اي جعل لها نظاما تسير بموجبه واشرف على تطبيقه. وادار المشروع اي قام على حسن تنفيذه و اتمامه . فلفظة أدار تعني بشكل عام تحريك الشيء وفقا لنظام محدد لتحقيق اهداف محددة .

2- المعنى الاصطلاحي :

تعريف فريديريك تايلور (المعرفة الدقيقة لما نريد من الرجال ان يعملوه ثم التاكيد من انهم يقومون بعمله باحسن طريقة وارخصها).

تعريف موسوعة العلوم الاجتماعية (العملية التي يمكن من خلالها او بواسطتها تنفيذ غرض معين والاشراف عليه).

فضلا عن ذلك هناك العديد من التعاريف الاخرى المقدمة للادارة من

بينها:

1- تعريف " هنري فايول" الذي يعتبرها بانها " معنى ان تديره وان تتنبأ، وتخطط ، وتنظم ، وتصدر الاوامر ، وتنسق ، وتراقب" .

2 - انها النشاط الموجه نحو توفير التعاون المستمر والتنسيق الفعال بين الجهود البشرية المختلفة العاملة من اجل تحقيق هدف معين بكفاءة عالية وباقل التكاليف الممكنة .

3 - هي العملية التي يمكن من خلالها او بواسطتها تنفيذ غرض معين والاشراف عليه .

4 - هي فن الحصول على اقصى النتائج باقل جهد وتكلفة ممكنة لتحقيق اقصى درجات السعادة لكل من صاحب العمل والعاملين مع تقديم افضل خدمة ممكنة للمجتمع .

5 - هي جعل الاشياء تنفذ من خلال اشخاص اخرين وذلك عن طريق تنسيق جهودهم وتنظيمها وارشادها والرقابة عليها (تعريف دال Dalle) .

واجمالا يمكن القول ان هناك العديد من التعاريف الاخرى التي يمكن العودة اليها لابرار الجوانب المختلفة لمفهوم الادارة ويمكن الاشارة في هذا المجال الى تلك التي عددها استاذنا الدكتور "عمار بوحوش" والتي يمكن ايجازها فيما يلي :

1- تعاريف تربط الادارة بوظيفة تنفيذ السياسة العامة للدولة فتعرفها بكونها الجهاز التنفيذي المكلف بتطبيق قوانين الدولة وتقديم الخدمات ، وانطلاقا من هذا المفهوم يصبح الاهتمام الرئيسي لعلم الادارة ينصب على دراسة الحكومة من خلال اجهزتها وموظفيها .

2- تعاريف ترى في الادارة عملية تنظيم عند تعريفه لها بكونها عملية تنظيم وتحليل وادارة القوى البشرية والمادية لتحقيق الاهداف والمشاريع التي اعدتها الحكومة وهذا التعريف يخرج الادارة من دائرة التنفيذ الى دائرة التخطيط. الادارة

هي عملية تنظيم وتحليل وإدارة القوى البشرية والمادية لتحقيق الاهداف والمشاريع التي تعدها الحكومة .

3- تعاريف ترى في الادارة انها عبارة عن تعديل وتحليل وتعديل الوظائف ووضع الاستراتيجيات التي تساهم بها الدولة في رفع مستوى الدخل وخلق الظروف الملائمة التي تجعل ابناء الشعب يتمتعون بحياة سعيدة .

4- تعاريف ترى في الادارة فن توجيه القيادة والمعركة الصحيحة لما يريد القائد من مساعديه ان يقوموا بعمله لتحقيق الاهداف المنشودة . وهذا التعريف يشير الى دور القيادة في عملية تجسيد الاهداف المنشودة .

5- تعاريف ترى في الادارة هي الارادة والقدرة على تنظيم العاملين وتخفيضهم على تحقيق الاهداف المشتركة . وهذا التعريف يشير الى التعاون بين الادارة والعمال تحقيقا للمصلحة العامة .

6- تعاريف ترى في الادارة هي مشاركة العمال في اتخاذ القرارات والاستفادة من خبرتهم ومعرفتهم لاساليب العمل حتى تكون الاهداف واضحة للادارة والعمال واستراتيجية العمل مستمدة من الواقع المعاش .

7- تعاريف ترى في الادارة هي بلوغ الاهداف وتحقيق النتائج .

واجمالا لا يمكن القول ان التعاريف ماهي الاجتهادات للاكاديميين والممارسين الغاية منها ايضاح العملية الادارية كل من زاوية خاصة تتفق مع فلسفة صاحب التعريف وفلسفة المجتمع الذي يعيش فيه وينتمي اليه والمدرسة الادارية التي ينتمي اليها والمدخل الذي يعتمده في معالجة موضوع الادارة وهكذا

واعتبارا لكل ماتم ذكره فقد اختلف رجال الفكر الاداري في تحديد مفهوم الادارة رغم اتفاقهم على انها الوظيفة او النشاط لمجموعة من الاختصاصات والسلطات والواجبات والمسؤوليات التي تناط بالعامل الذي تسند اليه الوظيفة

اهمية الادارة :

- ان الادارة تحتل اهمية كبيرة في كل المجتمعات وفي كل زمان ومكان وذلك لكونها:
- المعنية بتحقيق اهداف تلك المجتمعات ، كما انها تتدخل في جميع اوجه النشاط الانساني (التعليم ، الصحة ، الصناعة ، الزراعة ، التجارة ، الدفاع)
 - فهي مهمة كل فرد وكل مجموعة في اي مجتمع من المجتمعات .
 - انها اداة الانظمة في مجال تقديم الخدمات للمواطنين .
 - انها اداة الدولة في ادارة مر افق الدولة وصيانة منجزات المجتمع .

ومن خلال كل هذه التعاريف يمكن استخلاص مايلي:

1- ان الادارة هي الوجه الاخر للسياسة وهي نشاط مكمل للنشاط السياسي ومدعم له واطار لتنفيذ القرارات السياسية والسهر على تطبيقها بما يتماشى والتوجهات المرسومة من طرف القيادة.

2- ان الادارة تقوم على اساس توزيع الصلاحيات وتكامل النشاط والوظائف وتقاسم الاعباء والمسؤوليات والنتائج .

3- ان الادارة هي اطار لممارسة الجهد البشري الجماعي الهادف .

4- انه منذ ان بدا الاهتمام بدراسة الادارة كعلم مستقل يمكن تاثيره فقد جرت العديد من المحاولات لتعريفه وانقسم الفكر الاداري بشانه الى مدرستين :

- المدرسة الاولى : اهتمت بتحليل العمل الاداري الى وظائف ومهام ونشاطات محددة وبنيت على ذلك تعريفاتها لهذا الحقل من حقول المعرفة الانسانية

- المدرسة الثانية : ركزت في تعاريفها ودراساتها للادارة على طبيعة الادارة

و بنيت على ذلك تعريفاتها.

مجالات الادارة (ميادين الادارة)

مقدمة :

دراسة الادارة كعلم له مبادئ ونظريات لم يبدأ الا خلال الثورة الصناعية التي ميزت القرن التاسع عشر وما صاحبها من تطور وظهور العديد من الاجتهادات خاصة في ظل تقدم الصناعة الالية وانتشار المصانع الكبرى والتوسع في الانتاج .
اما الادارة بمفهومها الحديث فقد نشأت اول مرة في مجال ادارة المشاريع الخاصة كما حصل في الولايات المتحدة الامريكية وارتبطت الادارة في هذا البلد (اي في الولايات المتحدة الامريكية) باسم الامريكي فريدريك تايلور من خلال كتابه (مبادئ الادارة العلمية) والذي اعتبره نواة الادارة الحديثة حيث عرض فيه خلاصة تجربته العلمية والتي طبقت في العديد من الشركات.

وهو الامر نفسه في فرنسا حيث اقترنت الادارة باسم (هنري فايول) من خلال كتابه (النظرية الكلاسيكية للادارة) في مجال ادارة الاعمال معتبرا اهميتها الاساسية كعلم له قواعده واصوله وبالتالي امكانية تطبيقه في القطاع العام من خلال التركيز على بعض المبادئ مثل : وحدة القيادة والامر، التدرج في السلطة ن روح الجماعة والابتكار وغيرها من المبادئ وكلها مبادئ لا تختلف عن مبادئ علم الادارة العامة .

انطلاقا من هذا يسعى العديد من الباحثين في مجال الادارة الى اعتماد تصنيفات لمجالات الادارة والتي يمكن اعتمادها عند دراسة هذه المجالات والميادين التي تتوزع بينها الادارة غير ان هذا المسعى كثيرا ماتعرضه بعض العوائق . فالادارة كما انتهينا اليها في المحاضرات السابقة هي نشاط يرتبط بالعديد من نواحي الحياة والانطلاق من النشاط يصطدم بمشكل تعدد هذا النشاط وتنوعه بين العديد من مناحي الحياة .

من هنا وقصد تفادي المشاكل المترتبة عن اعتماد التصنيف على اساس النشاط يعتمد البعض الاخر التصنيف المجالي على اساس الاهداف التي ينطوي عليها النشاط الاداري واما اذا كانت هذه الاهداف اجتماعية او خدمية او مادية

ومنه ذهب فريق ثالث من الباحثين باعتماد التصنيف على اساس القطاع الذي تطبق فيه على اعتبار ان الادارة كمفهوم تطبق في القطاع العام كما تطبق في القطاع الخاص ، ففي الحالة الاولى نكون بصدد الادارة العامة او الادارة الحكومية وفي الحالة الثانية نكون بصدد الادارة الخاصة او ادارة الاعمال بمعنى ان الادارة تكتسب اسم مجالها من المجال الذي تطبق فيه.

ومن هنا يمكننا القول انه سواء اعتمدنا معيار طبيعة النشاط او القصد منه او القطاع الذي تطبق فيه فان مجالات الادارة تتوزع بين مجالين اثنين هما :
مجال الادارة العامة او الحكومية ويتمحور نشاطها حول تنفيذ السياسات العامة للدولة.

ومجال الادارة الخاصة او ادارة الاعمال وينحصر نشاطها في ادارة المشاريع الصناعية والتجارية .

خلاصة: هنالك العديد من مجالات الادارة غير ان البحث على اساس معيار التصنيف اهتدى الى وجود مجالين اثنين :

1- مجال الادارة العامة او الحكومية ويكمن نشاطها في تنفيذ السياسات العامة للدولة .

2- مجال الادارة الخاصة او ادارة الاعمال ويكمن نشاطها في ادارة المشاريع الصناعية والتجارية .

اما بشأن معيار التصنيف المعتمد في تحديد هذه المجالات هو فقد كان في البداية معيار النشاط ثم معيار الهدف واستقر التصنيف على اساس القطاع الذي تطبق فيه .

طبيعة الادارة (الادارة بين العلم والفن)

مقدمة :

من بين الاسئلة التي كثيرا ماتنا حول موضوع الادارة تلك المتعلقة بموضوع طبيعة الادارة وعما اذا كانت علما له نظرياته واصوله وقواعده ومبادئه ام فن يعتمد على الخبرة والممارسة والمهارات والموهبة الشخصية ام الاثنين معا . ويرجع ذلك الى كون الادارة وكما سبق وان اشرنا قد عرفت وظهرت بداية كممارسة ونشاط ومهنة حيث مورست استنادا الى الخبرات الخاصة للأشخاص ومواهبهم اكثر من استنادها الى مبادئ تحكم اوجه النشاط. وهو الوضع الذي تغير نتيجة ظهور حركة الادارة العلمية التي نادت بتطبيق المنهج العلمي في دراسة الادارة وهو ما دفع بالادارة الى ان تصبح علما يستند الى نظريات ومبادئ واصول وتتوفر على العديد من الدراسات والبحوث العلمية .

وبالعودة الى الجدول الدائر حول طبيعة الادارة وعما اذا كانت علما ام فنا فان الاجابة عن ذلك تقتضي منا تعريف كلا من العلم والفن .

1- تعريف العلم : يعرف العلم بأنه " المعرفة المنظمة التي تستهدف فهم الظواهر والتنبؤ بتكرار حدوثها، والعمل على التحكم بها وضبطها " .

2- تعريف الفن : يراد بالفن المهارة والمقدرة القائمة على "الانا" في ممارسة عمل معين ، وهو يقوم على الخلق والابتكار، والفن ، على عكس العلم ، يهتم بما يجب ان يكون لا بما هو كائن ، لذلك فهو يعتمد على المهارة الانسانية ، وعلى الملكات الخاصة والمواهب الذاتية ، والاستعدادات الشخصية .

انطلاقا من تعريف كل من العلم والفن وقصد الفصل في التساؤل بشأن طبيعة الادارة يجدر بنا تناول الاتجاهات التي خاضت في هذا المجال والتي يمكن حصرها فيما يلي :

الاتجاه الاول : يرى ان الادارة علم كونه يستند الى مجموعة من المبادئ والقواعد المستمدة من التجربة والملاحظة وهذه المبادئ تم التوصل اليها عن طريق الدراسة والبحث . ويأتي في مقدمة هذا الاتجاه المهندس الامريكي "فريدريك تايلور Frederck W Taylor" ومن عاصره من المهندسين الذين اولوا عناية خاصة لدراسة موضوع ادارة المصانع الضخمة في ايامهم امثال " فرانك جيلبرت Frank Gilbert وهنري قانت Henry Laurence Gantt " .

فالفضل يعود في هذا الاطار الى "تايلور" فس ظهور نظرية الادارة العلمية في المصانع والكتاب الذي الفه حول الموضوع ونشره سنة 1911 وسماه " مبادئ الادارة العلمية " فاشتهر به بانه صاحب نظرية " التنظيم العلمي للعمل " .

فالادارة علم عندما تدرس الظواهر الادارية باللجوء الى الاساليب العلمية التي تنطوي على وجود القوانين والمبادئ ذات الطابع الموضوعي التي يمكن ان تتولى تطبيقاتها بصورة مطردة .

والادارة علما لانها تعتمد التخطيط العلمي في بحوثها كما تعتمد خطط البحث العلمي وتنتهي عادة الى استخلاص معايير كالتنظيم واتخاذ القرار وغيرها . وهناك اهتمام من الباحثين والدارسين للادارة كعلم .

الاتجاه الثاني : يرى ان الادارة فن ودليله في ذلك وجودها منذ القدم واعتمادها على الخبرة والمهارة والموهبة الشخصية وهي بذلك شئ فطري يولد مع الشخص كما ان الادارة حينما عرفت كممارسة فقد مورست استنادا الى الفطرة والموهبة والاستعدادات الذاتية والخبرة بشتى انواعها وهي بذلك عرفت كفن قبل ان تعرف كعلم.

الاتجاه الثالث : يجمع هذا الاتجاه بين الطابع العلمي والفني للادارة حيث يرى ان الادارة علم له مبادئ واساليب شأنه في ذلك شأن العلوم الاخرى ويضيف المبادئ التي تعبر عن الطابع العلمي تحتاج الى المهارة والخبرة لتوظيفها وهي بهذا في حاجة الى الفن كما ان العلم والفن ليسا متناقضين بل يكمل بعضهما بعضا .
والخلاصة ان الادارة : علم وفن للاعتبارات المذكورة.

علاقة الادارة بالعلوم الاخرى

مقدمة :

ان حقل الادارة العامة الذي بدأ كفرع لعلم السياسة ، اصبح ميدانا لاسهام الكثير من الباحثين رغم تنوع اهتماماتهم واصبحت حصيلة المعرفة التي تمثل ميدان الادارة العامة هي نتاج لامتزاج العديد من ميادين المعرفة سواء ادارة الاعمال او علم السياسة او علم النفس او علم القانون او علم الاجتماع بفروعه المتعددة .

يعتمد علم الادارة كثيرا على العديد من العلوم الاجتماعية والانسانية والرياضية وغيرها فهو علم يبني اي متعدد الحقول والمصادر الامر الذي يجعل من مسألة بحث العلاقة بينه وبين هذه العلوم مسألة حيوية وذات اهمية .

وبالرغم من علاقة هذا العلم بالعديد من العلوم كونه علما بينيا 'اي تلتقي عنده العديد من العلوم) الان ابرز العلوم التي تتداخل مع علم الادارة العامة هي علم السياسة وعلم ادارة الاعمال وعلم القانون (القانون الاداري).

والسؤال المطروح هو اين تقع حدود الموضوعات التي تتناولها درايات الادارة العامة من حدود الحقول الدراسية الاخرى التي ترتبط بها .

وفي اطار الاجابة عن هذت التساؤل يبرز الخلاف الاساسي حول درجة تمييز حدود الادارة العامة وادارة الاعمال وعلم السياسة وعلم القانون اكثر من اي حقل دراسي اخر .

وفيما يلي سوف نتناول علاقة علم الادارة العامة بعلم ادارة الاعمال ثم علاقة علم الادارة العامة بعلم السياسة ثم علاقة علم الادارة العامة بعلم القانون .

اولا:علاقة الادارة العامة

بادارة الاعمال

تمهيد :

يعد موضوع علاقة الادارة العامة بادارة الاعمال من المواضيع التي شغلت بال الكثيرين من الباحثين والدارسين في الحقلين (حقل علم الادارة العامة وحقل ادارة الاعمال) لفترة طويلة.

ان محاولة تحديد العلاقة بين علم الادارة العامة وعلم ادارة الاعمال قد اثارت الكثير من الجدل والنقاش بين الباحثين والمهتمين والدارسين واجمالا يمكن حصر الجهود الدراسية في هذا المجال في اتجاهين رئيسيين نتولى فيما يلي عرضهما بشيء من التحليل للوقوف على حقيقة المسألة .

و لدراسة علاقة الادارة العامة بادارة الاعمال يجدر بنا بداية تعريف كل من الادارة العامة وادارة الاعمال.

1- تعريف الادارة العامة : هناك العديد من التعاريف لمصطلح الادارة

العامة ومن بين هذه التعاريف ما يلي:

1-انها ذلك القطاع من الادارة الموجود في المجال السياسي .

2-هي علم اجتماعي او انساني يسعى لوصف وتفسير بناء ونشاط جهاز الدولة القائم على تنفيذ سياساتها العامة بقصد اكتشاف القواعد المؤدية الى افضل تشغيل لهذا الجهاز.

3-تعريف وودروولسون : "هي العمليات المتعلقة بتحقيق اهداف

الحكومة باكبر قدر ممكن من الكفاءة وبما يحقق الرخاء لافراد الشعب "

4-تعريف ليونارد وايت : " هي جميع العمليات التي من شأنها تنفيذ

السياسات العامة وتحقيق اهدافها "

وبعبدا عن هذه التعاريف فان للادارة العامة معان عدة فهي اما انها تعني

هيئة او يكون القصد منها نشاطا او انها تشير الى نوع من انواع الدراسة.

-ففي المعنى الاول (هيئة) نكون بصدد المعنى العضوي للادارة العامة من خلال

حصرها في الهيئة التي تتولى مهمة الادارة.

- وفي المعنى الثاني (النشاط) نكون بصدد المعنى المادي للمفهوم من خلال حصر الادارة في

العمليات الادارية التي تتولاها.

- وفي المعنى الثالث (نوع من انواع الدراسة) نكون بصدد السعي الدراسي من حيث الاشارة الى الى انها حديثة النشأة وغيرها...
- هي علم اجتماعي او انساني يسعى لوصف وتفسير بناء ونشاط جهاز الدولة القائم على تنفيذ سياساتها العامة

2- اهمية الادارة العامة :

تكمن اهمية الادارة العامة في ارتباطها بالدولة وبالنشاط الحكومي المرتبط بجميع قطاعات النشاط الموجه لعموم افراد الشعب الامر الذي جعل منها الطابع المميز للدولة الحديثة الذي لم تعد فيه وظيفة الادارة مقتصرة على تنفيذ السياسات العامة بل تجاوزته الى صنع وصياغة هذه السياسات.

2- تعريف ادارة الاعمال:

يمكن تعريفها بكونها العلم الذي يتناول دراسة الوقائع الاقتصادية في مكان ظهورها اي المشروعات الاقتصادية .
كما يمكن تعريفها بانها " ادارة النشاطات والمشروعات ذات الطابع الاقتصادي الهادف الى تحقيق الربح " .

العلاقة بين الادارة العامة وادارة الاعمال:

بداية لابد من الاشارة الى تلك المحاولات التي حاولت تحديد العلاقة بين الادارة العامة وادارة الاعمال ويمكن التمييز في هذا المجال بين اتجاهين اثنين :
الاتجاه الاول: ينطلق هذا الاتجاه من فكرة ان ميداني الادارة العامة وادارة الاعمال هما فرعان تطبيقيان للادارة ومنه يرى انه لا توجد فوارق واختلافات جوهرية بين العلمين ووفقا لهذه الرؤية فان الاختلاف هو اختلاف في الشكل لا في المضمون (اي في الاهداف لا في العمليات والوظائف الادارية على حد تعبير الدكتور احمد صقر عاشور) ويستند -هذا الاتجاه- في ذلك الى الحجج التالية:

الاتجاه الثاني: يقول باصالة الادارة العامة بالمقارنة مع ادارة الاعمال مما يعني ان علم الادارة العامة هو علم مستقل وقائم بذاته وبذلك فهو مختلف عن علم ادارة الاعمال.

من خلال هذين الاتجاهين يتبين لنا ان هناك عوامل تقارب بين العلمين وهناك اوجه تشابه ووجه اختلاف يتوجب الكشف عنها لتتضح الرؤية اكثر.

3- اوجه التشابه بين الادارة العامة وادارة الاعمال:

كلاهما يعتمد نفس المبادئ والقواعد العلمية (التنظيم، التخطيط، التنسيق، الرقابة والتوجيه).

اوجه الاختلاف بين الادارة العامة وادارة الاعمال:

1- من حيث الظروف البيئية: ارتباط الادارة العامة بالبناء السياسي والدستوري للدولة وعدم ارتباط ادارة الاعمال بذلك.

2- من حيث الاهداف: الادارة العامة تسعى لتقديم خدماتها لفئات واسعة من المجتمع اما ادارة الاعمال فتسعى للربح وخدماتها تقدمها لفئات معينة.

3- من حيث مجال التطبيق: الادارة العامة مجال للخدمة العامة من خلال المؤسسات والدوائر الحكومية في القطاع العام اما ادارة الاعمال فمجالها مؤسسات القطاع الخاص من شركات ومؤسسات

4- من حيث التشريع السائد: الادارة العامة تخضع للقانون العام اما ادارة الاعمال فتخضع للقانون الخاص واللوائح الداخلية للمنظمة.

5- من حيث التواجد: الادارة العامة تقوم على تنظيم واسع النطاق اما ادارة الاعمال فنطاقها محدود .

6- من حيث نطاق تقديم الخدمة: الادارة العامة تقدم خدماتها للمواطنين بدون تفرقة او تمييز او تحيز بينما ادارة الاعمال تقدم خدماتها لجمهور معين .

7- من حيث مقياس النجاح: مقياس النجاح في الادارة العامة هو القدرة على تقديم الخدمات بينما في ادارة الاعمال هو القدرة على تحقيق الارباح.

ثانيا:علاقة الادارة العامة

بعلم السياسة

يتم نشاط الحكومة واجهزتها المختلفة من خلال عملية اتخاذ القرار وتنفيذه ، والمقصود باتخاذ القرار هو ما يجب عمله وهو ما يعبر عنه بالسياسة. اما المقصود بالتنفيذ فهو ما يتعلق بتحديد الاسلوب الواجب استخدامه وهو ما يعبر عنه بالادارة .

وارتباط علم الادارة بعلم السياسة يمكن استنباطه من خلال علاقته المباشرة بالاهداف العامة للدولة .

ولئن كان لعلم الادارة الكثير من الارتباطات بالعلوم الاخرى فانها اكثر ارتباطا ووضوحا بعلم السياسة بالمقارنة مع العلوم الاخرى.

اذ ليس من الصعب التدليل على الصلة بين الادارة العامة وعلم السياسة فالادارة العامة نشأت كامتداد ونمو وتطور لميدان علم السياسة وعلم السياسة هو بمثابة الحقل الام الذي نشأت فيه وفي رحابه دراسات الادارة العامة.

كما ان الرواد الاوائل لهذا الحقل المعرفي كانوا اساتذة للعلوم السياسية ، لذلك فان الكثير من كتابات الادارة العامة لازالت متأثرة بهذا الحقل الام (علم السياسة) .

والعلاقة بين علم الادارة العامة وعلم السياسة كانت محل اهتمام اتجاهين اثنين :اتجاه الصلة والربط واتجاه استقلالية علم الادارة عن علم السياسة وهو ما نحاول تسليط الضوء عليه .

اولا :اتجاه الصلة والربط بين العلمين : حسب احد الدارسين وهو الدكتور احمد صقر عاشور فان هذا الاتجاه ينطلق من اعتبارات اكااديمية واخرى واقعية (تطبيقية) وهو ما يمكن الخوض فيه وفق ما يلي :

1- الاعترافات الاكاديمية:تكمن هذه الاعترافات لدى اصحاب هذا الاتجاه في كون اجهزة الحكومة تمثل كيان السلطة التنفيذية للدولة وتحليل اداء هذه الاجهزة والعوامل المؤثرة فيها لا يتم الا من خلال فهم طبيعة السلطة القائمة والنظام السياسي والاجتماعي القائم بمعنى القوى السياسية والاقتصادية وهذه الاخيرة تدخل ضمن اهتمامات علم السياسة ومنه فدراسة وتحليل تركيبة الحكومة وموقعها في بناء السلطة لا يتم الا من خلال اللجوء الى المفاهيم والمتغيرات التي تعد اساسية في علم السياسة وهو ما يعني ان علم الادارة غير منفصل عن علم السياسة.

2- الاعتراف بالواقع: تنطلق هذه الاعترافات من فكرة ارتباط أجهزة الإدارة العامة بالسلطة من حيث مشاركتها في صياغة ورسم السياسة العامة للدولة خاصة إذا ما علمنا أن عملية رسم السياسة تعبر عن الموازنة بين الحاجات العديدة للجماعات والقوى الاجتماعية والسياسية في المجتمع. وأكثر من ذلك فإن الإدارة هي التي تتولى واقعا تنفيذ السياسات العامة للدولة وتجسيد قرارات الحكومة واعطائها - أن لزم الأمر - التفسيرات الضرورية .

من منطلق الاعتراف بالواقع نكون أمام حقيقة وهي أن هناك تأثير متبادل بين السياسة والإدارة وهو التأثير الذي نتناوله من جانبين:

1- تأثير الإدارة على السياسة :

يمكن الكشف عن تأثير الإدارة على السياسة من خلال المؤشرات التالية :

أ- مؤشر كفاءة الجهاز الإداري وفعاليته أدائه وانعكاس هذا الأداء على النظام السياسي القائم وفعاليته وبالتالي استقراره واستمراره في الحكم .
ب - مؤشر صنع القرار من خلال ما يقدمه الجهاز الإداري من مشورة ونصح للحكومة والسلطة القائمة بما يؤهلها من رسم وصنع السياسات العامة واتخاذ القرار

2- تأثير السياسة على الإدارة :

يمكن الكشف عن تأثير السياسة على الإدارة من خلال المؤشرات التالية :

أ - اتساع نشاط الدولة وتعدد وتنوع أهدافها : وهو الاتساع الذي يؤدي إلى دور أكبر للجهاز الإداري الذي يستمد بدوره من توجهات ومعتقدات وايدولوجية النظام السياسي القائم مما يصبغ الجهاز الإداري بالصبغة السياسية.
ب - النظام الحزبي السائد :

في حالة الأنظمة الأحادية : تتميز هذه الأنظمة بسيطرة الحزب الحاكم على كافة المستويات وهذه السيطرة تظهر من خلال :

1- تبني الحكومة أو الدولة للبرنامج السياسي للحزب الحاكم كون الإدارة مكلفة دستوريا بتطبيق برنامج الحكومة فإن هذا التطبيق يأتي وفق الخط السياسي السائد.

2- أن اسناد المسؤوليات وشغل الوظائف العامة في الدولة يتم من خلال

العضوية في الحزب .

في حالة التعددية الحزبية :

في مثل هذه الانظمة وبالرغم من التوجه السياسي المبني على فلسفة واحدة
الا ان النظرة الى علاقة الادارة بالسياسة مختلفة .

ففي بريطانيا مثلا هناك ضمانات لحياد الوظيفة العامة وتجنبيها الصراعات
الحزبية

وفي الولايات المتحدة وحتى منتصف القرن 19 كانت الوضعية السائدة هي
الاخذ او العمل بمبدأ الغنائم للمنتصر واعتبرت بذلك الوظيفة العامة غنيمة
للمنتصرو يتم توزيعها وتوليها على هذا الاساس بمعنى تولى اعضاء الحزب الفائز
بالانتخابات الوظائف العامة في الدولة مما يعني سيطرة السياسي على الاداري.

ثانيا : اتجاه استقلالية علم الادارة عن علم السياسة:

في مواجهة النظرة الاولى فان هناك من يرى من الباحثين ان الادارة العامة
وان انبثقت اساسا من العلوم السياسية الا انها اصبحت ميدانا مستقلا ومنفصلا
عن ميادين علم السياسة وهذا على المستويين الاكاديمي والواقعي وهو ما يمكن
تفصيله وفق مايلي:

1- من الناحية الاكاديمية: اختلاف دائرة الاهتمام لكل من العلمين:

فعلم السياسة يدرس الظاهرة السياسية بمعناها الضيق (اي انها تدرس
السلطات والمذاهب السياسية والقوى السياسية في المجتمع وكل ما هو مرتبط بها
من تنظيمات كالحزب وكلها تخرج - من حيث المبدأ- عن مجال الاعمال الادارية
التي يهتم بها علم الادارة.

وحتى في المجال الذي يلتقي فيه العلمان وهو مجال السلطة التنفيذية نجد
ان الحكومة بمعناها الضيق (قمة الهرم التنفيذي) هي من اختصاص علم
السياسة . في حين ان علم الادارة يركز اهتمامه على الشق الاخر من السلطة
التنفيذية (اي المنظمات الادارية) .

2- من الناحية الواقعية: يمكن التمييز بين :

أ- الاعترافات التي يخضع لها كل من النشاط السياسي والاداري :بمعنى ان
النشاط الاداري والنشاط السياسي لا يخضعان لنفس الاعترافات ، فالنشاط
السياسي يخضع لاعتبارات المصلحة وصراع القوى ومراكز الثقل في حين ان
النشاط الاداري يخضع لاعتبارات المنطق .

ب- اساليب الادارة :لجوء الادارة العامة الى اساليب ادارة الاعمال في
القيام باعمالها وتادية نشاطاتها وتأثرها بالكثير من مفاهيمها يبعدها عن الاعترافات
السياسية ويجعلها في منأى عن هذه الاعترافات السياسية.

الخلاصة:

هذه الفروق التي اتينا على ذكرها من شأنها ترجيح استقلالية علم الادارة عن علم السياسة غير ان ذلك وكما سبقت الاشارة اليه لا يمنع من التأثير المتبادل بينهما كما لا يمنع من استفادة الباحث في الادارة العامة من النتائج المتوصل اليها في علم السياسة .

ثالثا: علاقة الادارة العامة

بالقانون الاداري

مقدمة:

يمثل النشاط الاداري مجالا مشتركا لكل من القانون الاداري وعلم الادارة العامة ، الامر الذي يكون معه طبيعيا ان يكون بين القانون الاداري وعلم الادارة العامة تعاون وتداخل .

ورغم هذ الحقيقة فان لكل من القانون الاداري وعلم الادارة العامة اهتماماته الخاصة به ، فدراسة القانون الاداري تتضمن بعض موضوعات الادارة العامة كما ان دراسة الادارة العامة تستوجب معرفة القانون المطبق عليها .
ولمعرفة العلاقة بين العلمين لابد من تعريف كل من القانون الاداري وعلم الادارة العامة.

اولا : تعريف القانون الاداري

يعرف القانون الاداري بكونه فرع من فروع القانون العام كما يعرف بكونه مجموعة القواعد التي تبين كيفية اداء السلطة التنفيذية لوظيفتها وعموما يتناول القانون الاداري المواضيع التالية:

- 1- انواع الخدمات الواجب تقديمها.
- 2- علاقة الحكومة المركزية بالادارات الاقليمية والمحلية والمؤسسات العامة
- 3- تبيان علاقة الدولة بموظفيها .
- 4- تبيان الاموال العامة ونظامها القانوني وكيفية ادارتها والانتفاع بها.
- 5- تبيان الاعمال الادارية والشروط اللازمة لصحتها وطرق الرقابة عليها.

ثانيا : تعريف الادارة العامة

تعرف الادارة العامة بكونها النشاط البشري الجماعي للمنظمات العامة لتحقيق السياسة العامة للدولة .

من خلال تعريف كل من الادارة العامة والقانون الاداري يتبين لنا ان كل منهما يعالج نفس الموضوع (النشاط الاداري) الامر الذي يستدعي التساؤل بشأن العلاقة بينهما .

ثالثا : العلاقة بين القانون الاداري وعلم الادارة العامة:

1- بالنسبة لعلم الادارة العامة:

يهتم علم الادارة العامة بدراسة الجوانب التنظيمية والفنية والعملية لنشاط المنظمات الادارية المختلفة بهدف تحقيق الاهداف الحكومية في اطار السياسة العامة للدولة .

كما يتناول هذا العلم الاصول والمبادئ والاساليب العملية للعمليات الادارية المعروفة ومشكلاتها وهي (التخطيط والتنظيم والتوجيه وغيرها من الوظائف).

2- بالنسبة للقانون الاداري:

يتضمن القانون الاداري القواعد القانونية المختلفة التي تحكم تنظيم الادارة ونشاطها ووسائلها البشرية والقانونية والمادية والرقابة القضائية على اعمالها.

من خلال ماتمت الاشارة اليه يتبين لنا ان الانشطة الادارية تمثل محور الدراسة لكل من العلمين الا ان كل منهما ينظر للادارة وللنشاط الاداري من زاويته . اي ان علم الادارة العامة ينظر اليه من الجانب الفني في حين ان القانون الاداري ينظر اليه من الجانب القانوني . وبالرغم من هذا الاختلاف بينهما فانهم يستهدفان في النهاية تحقيق هدف واحد هو المصلحة العامة والنفع العام . فضلا عن كونهما متكاملان .

الوظائف الادارية

تمهيد:

لاداء مهامها وصلاحياتها ومسؤولياتها تمارس الادارة العديد من الوظائف والنشاطات والاعمال ، تشغل من خلالها مواردها وتحقق بها اهدافها. ويختلف الدارسون في تحديد هذه الوظائف وتحديد طبيعتها وهو اختلاف ناتج عن الطبيعة التطورية لعلم الادارة ، اذ تم التركيز في البداية على ماسمي بالوظائف الاربع ، ثم الوظائف الخكس ثم جاء تصنيف اخر يحدد هذه الوظائف في ماصطلح عليه ب: POSDCORB .

تعريف الوظائف الادارية: تعرف الوظائف الادارية بكونها:

- 1- تعريف " كاير، و، ويسلر" عرفا الوظائف الادارية بكونها "الانشطة التي يقوم بها الاداريون وهم ينفذون السياسة العامة للدولة .
- 2- (مجموعة الاعمال والنشاطات الادارية المحددة والتي تشكل فيما بينها مزاجا متكاملًا يمكن المدير من الوصول الى اهداف وحدته التنظيمية وهي: التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة واتخاذ القرارات وهذه العمليات مترابطة ومتشابكة).
- 3- (مجموعة من النشطة الادارية التي يمارسها رؤساء الاقسام في مؤسساتهم) .

من خصائص الوظائف الادارية:

- 1- انها تمارس على جميع مستويات الادارة اي انها ليست حكرا على مستوى دون اخر.
 - 2- انها مترابطة ومتداخلة ومتشابكة ومكمل بعضها البعض الاخر ومؤثر بعضها في البعض الاخر: بحيث ان نجاح او فشل اي وظيفة يؤثر على باقي الوظائف . وبمعنى اخر فهي ليست منفصلة عن بعضها الامر الذي يجعل من النجاح في اي وظيفة منها يتوقف على النجاح في باقي الوظائف، و"الادارة بهذا المعنى عبارة عن نظام متكامل يعمل كل جزء فيه عملا محددًا يسهم بدرجة في تحقيق الهدف العام للنظام ، وبالتالي فان القصور في اداء احد هذه الاجزاء يصيب النظام كله بالضعف والخلل والتخلف " .
- ولادارة العديد من الوظائف اهمها: التخطيط والتنظيم والتنسيق والتوجيه والرقابة وسوف نتناول كل وظيفة من هذه الوظائف فيما يلي:

اولا:وظيفة التخطيط

تمهيد:

يعد التخطيط اسلوبا ومنهجيا علميا يستخدم لتحقيق الاهداف المنشودة للمجتمع ،والمجتمع الحديث ينشد التقدم والتنمية من خلال اعتماد التخطيط ومنه اصبح التخطيط للتنمية سمة من سمات العصر الحديث ومنه ايضا ارتبط مصطلح التخطيط بمصطلح التنمية وهو الارتباط الذي يمكن توضيحه وفق ما يلي:

التخطيط ----- هدفه التنمية.

التنمية اسلوبها ----- التخطيط

الخلفية التاريخية :

احتل التخطيط اهمية على مستوى الابحاث والدراسات والكتابات منذ "تايلور" الى يومنا هذا الامر الذي يجعل من مسالة البحث فيه تكتسي هي الاخرى اهمية يمكن تبيانها من خلال ما يلي.

ترجع بدايات التخطيط كمنهج علمي الى بدايات القرن العشرين ..وتشير الدراسات في هذا المجال الى ان اول من ادخل لفظ التخطيط هو الاقتصادي النمساوي " كريستان شويندر C-Shwinder " في مقال له سنة 1910 م .

تعريف التخطيط : هو التدبير الذي يهدف الى مواجهة المستقبل بخطط منظمة سلفا لتحقيق اهداف محددة .

اهمية التخطيط : تكمن اهمية التخطيط فيما يلي :

1- اعتماد المنهج العلمي في اكتشاف المشكلات ودراستها ووضع الحلول الملائمة لها .

2- ان التخطيط يخلق التنظيم في العمل من خلال تقسيمه الى مراحل فضلا عن تحديدي للسبل والطرق التي يسلكها العاملون في كل مرحلة من المراحل المنكورة.

3- انه عامل من عوامل توضيح الاهداف بما يحقق النتائج والاهداف المرجوة

4- يحول دون المفاجات والعشوائية والاعتباطية.

5- يساعد في تحقيق اللامركزية بتوضيح الاهداف الجزئية المتبطة بوحدات المنظمة .

6- يوفر امكانية التوجيه الواعي والمدروس للسياسات التنموية بما يساهم في تحقيق الاهداف العامة للمجتمع .

مقومات التخطيط : تكمن فيما يلي :

1- الاهداف : وهي الغايات او النتائج المطلوب بلوغها لتلبية احتياجات المستقبل ذلك ان الفعالية والكفاءة في عملية التخطيط لا تتم الا بتحديد الاهداف تحديدا دقيقا وواضحا وواقعا وتجسيدها من خلال خطة رشيدة تتظافر حولها كل الجهود والامكانيات المتاحة من اجل تنفيذ افضل .

2- السياسات : وهي المرحلة التي تلي مرحلة تحديد الاهداف وتمثل مجموعة الاسس الارشادية العامة التي تبين كيفية الوصول الى الاهداف واساليب العمل الملائمة لتحقيقها.

3- الاجراءات : وهي الخطوات التفصيلية المحددة الواجب اتباعها لتنفيذ او انجاز عمل معين .

4- القواعد : وهي مجموعة الانظمة والقوانين التي تحكم انجاز الاعمال وتنفيذ النشاطات التي تشتمل عليها الخطط.

5- الميزانية : وتمثل التكلفة المالية للمشاريع المتضمنة بالخطة وفقا للاولويات المتضمنة بالاهداف المرسومة .

انواع التخطيط : فيما يتعلق بانواع التخطيط يمكن الحديث عن نوعين من التخطيط: تخطيط على مستوى الدولة وتخطيط على مستوى المنظمة.

1- التخطيط على مستوى الدولة : وهو ذلك النوع من التخطيط الذي تتضمن خطته اهداف وسياسات وبرامج تتعلق بمجموعة من الاجهزة او المنظمات الحكومية او قد تشمل جميع الاجهزة والمنظمات الحكومية .ولهذا النوع من التخطيط صور واشكال يمكن ايجازها فيما يلي:

على اساس نطاق التخطيط : هناك تخطيط ذو طابع وطني وشامل ويمس قطاعات النشاط المختلفة وهناك التخطيط الجزئي الذي يمس قطاع معين او اقليم معين .

على اساس الالزام : يمكن التمييز بين التخطيط الملزم والتخطيط غير الملزم الذي يترك فيه حرية للمنظمة .

على اساس التفصيل : يمكن التمييز بين الخطط ذات التفاصيل الدقيقة وتلك التي تحتوي على خطط غير تفصيلية .

على اساس المركزية واللامركزية: يمكن التمييز بين الخطط المركزية التي لا تشارك في صياغتها الوحدات المحلية المكلفة بالتنفيذ وبين الخطط اللامركزية التي تتاح فيها للاجهزة المكلفة بالتنفيذ المشاركة في وضع وصياغة الخطة .

على اساس المدى الزمني: يمكن التمييز بين الخطط طويلة الاجل والخطط متوسطة الاجل والخطط قصيرة الاجل .

2- التخطيط على مستوى المنظمة العامة: وهو ذلك النوع من التخطيط الذي يتم على مستوى جزئي وحدوده لا تتجاوز المنظمة العامة الواحدة .

ثانيا:وظيفة التنظيم

تمهيد:

التنظيم كفكرة ترجع بداياته الاولى الى العصور القديمة حيث رافق جميع صور المجتمعات البشرية ابتداء من العائلة او الاسرة وهي اولى صور التنظيم الاجتماعي مرورا بالعشيرة والقبيلة و انتهاء بالمنظمات الكبيرة المعاصرة .

اولا:- تعريف التنظيم: تختلف التعاريف بشأن هذا الفهوم فقد يطلق التنظيم على النشاط وقد يطلق على الهيكل وقد يكون منطلقه الانسان .

(التنظيم كنشاط)

- بمعنى انه نشاط يومي او مجموعة أنشطة يمارسها اعضاء التنظيم كل من موقعه.

- وانه العمل والنشاط الذي يمارسه المنظم او المدير او اي فرد اخر عند تعامله مع الاخرين الذين يعملون تحت اشرافه ومع الاشياء والمواد التي يستخدمها في عمله وادائه.

(التنظيم كهيكل) - ويعبر عن النظرة المؤسسية للتنظيم في هذه الحالة يطلق التنظيم على البناء الهيكلي (المصنع تنظيم والجامعة تنظيم والبلدية تنظيم ...) وانطلاقا منه يعرف التنظيم بكونه الشكل الواسي الذي يوضح الادارات والاقسام والشعب على المستويات التنظيمية تبعا لتسلسلها الهرمي العمودي ويحدد العلاقات الافقية بينها وطبيعة الاتصالات التي تربطها .

(التنظيم كتجمع بشري) - ويعبر على ان المنطلق هو الانسان من خلال التركيز عليه في العملية التنظيمية ومنه يعرف التنظيم بكونه : ذلك التجمع البشري الذي يضم مجموعة من الافراد الذين يتعاونون فيما بينهم في تقاسم المهام والانشطة ويحددون المكان والزمان والكيفية والاداة التي توصلهم الى تحقيق غاياتهم . (مجموعة من الأنشطة الادارية التي يمارسها رؤساء الاقسام في مؤسساتهم)

التعريف الرابع (التنظيم كسلوك) ومن خلاله يعرف التنظيم بكونه سلوكا عقليا رشيدا يصدر عن نظام متكامل الاجزاء و مترابط الاعضاء في شكل تصرفات او قرارات واعية يشارك في اتخاذها افراد المستويات الادارية المختلفة داخل المنظمة استجابة للتغيرات وللتأثيرات المحيطة بها في البيئة الخارجية .

قضلا عن هذا فهناك العديد من التعاريف لمفهوم التنظيم والممكن الرجوع اليها .

ثانيا:- عناصر التنظيم : للتنظيم 05 عناصر هي:

1- الاهداف: بمعنى وجود اغراض واهداف مشتركة يسعى عدد من الافراد لتحقيقها معا .

2- الهيكل: بمعنى اطار يحكم أنشطة المنظمة ويحدد طبيعة العلاقات التي تنشأ بين اعضائها بشكل مقنن بما يضمن التنسيق والتكامل .

3- الفاعلون: وهم الافراد والجماعات الذين يساهمون بشكل مباشر او غير مباشر في أنشطة المنظمة .

4- التكنولوجيا: بمعنى استخدام معارف واساليب عمل من قبل اعضاء التنظيم .

5 – البيئة: وهي الاطار الاكبر الذي تعمل فيه المنظمة وتؤثر فيه وتتأثر به في اطار علاقات تفاعلية متبادلة .

ثالثا: مبادئ التنظيم: هناك العديد من المبادئ الادارية غير انه لضيق الوقت سوف نكتفي بذكر البعض منها على ان نسلط الضوء على باقي المبادئ من خلال مقياس نظريات التنظيم والتسيير في السداسي القادم.

1- نطاق الاشراف: يقصد به عدد الاشخاص الذين يستطيع المدير الاشراف عليهم شخصا بكفاءة وفعالية .

ب – السلطة:

يحتل مفهوم السلطة مكانة متقدمة في الفكر التنظيمي التقليدي خاصة عند " ماكس فيبر" الذي تركز مساهماته في نظريته عن (هياكل السلطة) ومن ثم تصنيفه للتنظيمات وفق علاقات وهياكل السلطة فيها. وهناك العديد من التعريفات التي قدمت لهذا المفهوم منها:

هي حق اصدار الاوامر الى الاخرين وحق التصرف او التصرف بالطريقة التي يراها صاحب السلطة انها تؤدي الى تحقيق اهداف المنظمة كما تعني حق توجيه الاخرين وحق اتخاذ القرارات .

والسلطة تجعل صاحبها يمارس دوره انطلاقا من الوظيفة التي يشغلها في المنظمة ومن ثم فهي ليست مطلقة بل مقيدة بالهدف المرسوم لممارستها .

ج - المسؤولية: هي التزام المرؤوس باداء بعض الواجبات طبقا لارادة الرئيس والمسؤولية لا يمكن تفويضها وهي بهذا عكس السلطة التي يمكن تفويضها.

هـ - المركزية واللامركزية:

المركزية: تعني تركيز السلطة او حصرها وتجميعها في يد سلطة واحدة رئيسية والتي بدورها تنفرد بالبت في جميع القرارات التي تدخل في نطاق الوظيفة.

اللامركزية ك وتعني تقسيم او توزيع او تفتيت السلطة الادارية بين السلطة المركزية وبين هيئات ادارية مستقلة تخضع للسلطة المركزية في مباشرة اختصاصها .

و - تناسب السلطة والمسؤولية: معناها تمكن صاحب المسؤولية من السلطة اللازمة للقيام بواجب المسؤولية المكلف به.

ثالثا:وظيفة التوجيه

مقدمة:

يعد التوجيه وظيفة من الوظائف الادارية المرتبطة بباقي الوظائف الادارية الاخرى، كونه يحتاج الى بيان الواجبات والمسؤوليات والصلاحيات المرتبطة بوظيفة التنظيم، كما يحتاج الى وسائل الاتصال وتوضيح العلاقات ومعرفة مقاييس ومعايير الاداء . وتتوقف الوظائف الادارية الاخرى على مدى فعالية وظيفة التنظيم .

كما ان وظيفة التوجيه تؤثر في الوظائف الادارية الاخرى وتتأثر بها ، ذلك ان نجاحها يتوقف على التخطيط الدقيق والسليم للاهداف والخطط والسياسات الفعالة والتنظيم الاداري الكفاء والفعال ومعايير الرقابة المحكمة . وترتكز وظيفة التوجيه على تحقيق التفاعل والانسجام بين الافراد لتوليد الحماس والرغبة والطاقة لديهم لتحقيق الاهداف المنشودة في الخطة بكفاءة وفعالية وبما يعود بالنفع على المنظمة والافراد معا .

اولا:تعريف التوجيه: يعرف التوجيه بكونه:

1- ذلك النشاط الاداري الذي يستهدف توجيه جهود الافراد والتنسيق فيما بينها، وخلق الرغبة والحافز لديهم لتحقيق اهداف معينة .
2- هو عملية ارشاد وتحفيز المرؤوسين اثناء تنفيذهم للاعمال بغية تحقيق اهداف المنظمة .

3- هو الوظيفة الادارية التنفيذية التي تنطوي على قيادة الافراد والاشراف عليهم وتوجيههم وارشادهم الى كيفية تنفيذ الاعمال و اتمامها وتحقيق التنسيق بين مجهوداتهم وتنمية التعاون الاختياري بينهم من اجل تحقيق هدف مشترك .
والمقصود بالقيادة في هذا التعريف ، هو القدرة على الحصول على تعاون ومساعدة الافراد على قبول توجيه نشاطهم بطريقة اختيارية ، اي ان السلطة التي يتمتع بها القائد انما تنبع في حقيقة الامر، مما يقوم به عند توجيه نشاط الاخرين ' جماعة العمل) وبذلك تعمل جماعة العمل في شكل منسق و مترابط .

ويتضح من خلال هذه التعاريف ان وظيفة التوجيه :

1- ترتبط بتنفيذ العمل والنشاط حيث يصبح من الضروري ان تمارس الادارة مهام التوجيه للعنصر البشري في الاتجاه الذي يساعده على تحقيق الاهداف .

2- تهتم بالجوانب الانسانية لتحقيق الانجاز المطلوب ولهذا فهي وظيفة تعتمد على التأثير على الاخرين من خلال القيادة والاتصالات والتحفيز والتي تسهم في توجيه الافراد نحو اداء الاعمال بالقدر الكافي.

3- تتعلق بدرجة كبيرة بكيفية التعامل مع الاخرين اي توجيه سلوك الاخرين الوجهة التي تساعد على تحقيق اهداف المنظمة واهداف الافراد الشخصية.

ثانيا: مبادئ التوجيه: تتوقف وظيفة التوجيه على توفر بعض المبادئ منها:

1- مبدأ تجانس الاهداف : بمعنى ضرورة تجانس اهداف المنظمة واهداف الافراد بما يمكن من تحفيز اهداف المنظمة.

2- مبدأ وحدة الامر : بمعنى صدور الاوامر من شخص اوجهة واحدة وهذا منعا للاحتكاك وضمانا للاحساس بالمسؤولية .

3- مبدأ التعاون بين الرؤساء والمرؤوسين وبين الافراد داخل المستوى التنظيمي (اطراف التوجيه) .

4- مبدأ العدالة في معاملة المرؤوسين:

5- مبدأ الرقابة الذاتية : كوسيلة لدعم الثقة بين الرئيس والمرؤوسين وتنمية روح الاحساس بالمسؤولية .

ثالثا: ركائز التوجيه: يتوقف التوجيه الفعال على تو افرعدة اعتبارات وركائز هي :

الاتصال، القيادة والاشراف، التحفيز الانساني.

الاتصال: هو عملية يتم بموجبها نقل معلومات وارااء اتجاه الافراد لاحاطتهم بها والتاثير في سلوكهم وتفكيرهم وتوجيههم الوجهة الصحيحة والمطلوبة بهدف ضمان استمرارية العمل بالمنظمة.

القيادة والاشراف: المهمة الاساسية للقيادة هي بذل الجهد والعمل على التاثير في المرؤوسين وتوجيه نشاطهم في اطار من التعاون نحو تحقيق الهدف المتضمن بالخطة .

التحفيز الانساني: ويعرف على انه قوة او شعور داخلي يحرك وينشط سلوك الفرد لاشباع حاجات ورغبات معينة من اجل تخفيف حالات التوتر المصاحبة لنقص في اشباع تلك الحاجات والرغبات.

هذه الركائز الثلاث تمثل الاساس الذي من خلاله يستطيع القائد الاداري
ارشاد وبت روح التعاون والنشاط المستمرين العاملين في المنظمة من اجل تحقيق
اهدافها .

رابعاً: وظيفة اتخاذ القرار

تعد عملية اتخاذ القرارات عملية جوهرية في الإدارة ولهذا فهي تقع على عاتق القادة الإداريين في كل المستويات التنظيمية . واتخاذ القرارات السليمة او الرشيدة قدر الامكان ، يعد معيار الحكم على سلامة القيادة الادارية وقدرتها على التفاعل مع اهداف المنظمة وترجمه تلك الاهداف الى قرارات مناسبة . وقد بالغ البعض في تبيان اهمية عملية اتخاذ القرارات الادارية وجعلها وظيفة اساسية من الوظائف الادارية .

التعريف بالقرار وبعناصره وخصائصه :

أ- التعريف:

- التعريف اللغوي: يذهب الدكتور "بهاء الدين بكاوي" انه جاء في (مختار الصحاح) لمحمد بن ابي بكر الرازي ان القرار: المستقر من الارض ويوم القر (بالفتح) هو اليوم الذي بعد يوم النحر، لان الناس يقرون في منازلهم ، والقرار في المكان الاستقرار فيه ، ويضيف بان كلمة قرار باللغة العربية - بشكل عام - تشير الى الاستقرار على امر والميل اليه دون غيره ، او هو ما قر عليه الراي في الحكم على مسألة معينة .

التعريف الاصطلاحي:

يعرف القرار بكونه " الاختيار المدرك بين عدة بدائل او مواقف سلوكية ، من اجل تحقيق هدف او اهداف معينة ، على ان يكون ذلك الاختيار مصحوباً بتحديد الاجراءات التنفيذية".

تعريف " هريسون HARRISON " يعرف هريسون القرار بكونه " جهد انساني واختيار معبر عن ادراك متخذه من بين عدة بدائل ، عقب المفاضلة بينها ، وتقويم معطياتها وعملية اتخاذ القرار هي عملية واسعة وذات ابعاد وتقنيات عديدة تقتضيها عملية التحليل".

ب- تصنيف القرارات: يقسم القرار الى نوعين او صنفين وهما القرار

السياسي والقرار الاداري .

القرار السياسي: وهو القرار المتعلق بتصميم الاهداف وتشكيلها وبنائها

ويتولى وضع هذا النوع من القرارات المؤسسات السياسية والاجهزة الحكومية ، ويخضع له فئات عريضة من ابناء المجتمع .

القرار الاداري: وهو القرار المتعلق بتنفيذ اهداف القرارات السياسية ، اي ان هذا النوع من القرارات يمثل اداة حيوية لتنفيذ القرارات السياسية. وتضطلع به الاجهزة الادارية في اطار المهام المنوطة بها وفي نطاق الاهداف المسندة لها .

ج- عناصره: من خلال التعاريف المشار اليها يمكن تبين عناصر القرار وفق ما يلي:

أ- الاختيار.

ب- الادراك.

ج- الهدف.

د- تحديد اجراءات التنفيذ .

د- خصائصه: تكمن خصائص القرار فيما يلي:

أ- القرار الاداري هو اداة تنفيذ القرار السياسي .

ب- ارتباط القرار الاداري بالقرار السياسي.

ج- مقياس رشد وسلامة القرار الاداري يكمن في مدى تحقيقه لمصالح الجماهير

هـ- مراحل عملية اتخاذ القرار:

1- تحديد المشكلة : كل قرار اداري يفترض وجود مشكلة معينة والتعرف على المشكلة وفهمها يعد المرحلة الاولى لاي قرار، كما ان تحديد المشكلة هو الدافع لاتخاذ القرار.

2- تحديد البدائل : ايجاد الحلول المختلفة والممكنة لانهاء المشكلة وهي ما يسمى بالبدائل.

3- تقييم البدائل : دراسة كل بديل من حيث المزايا والمساوىء.

4- الاختيار بين البدائل مع تحديد اسلوب التنفيذ : من خلالها يختار القائد

احد البدائل مع تحديد طريقة واسلوب التنفيذ.

اتخاذ القرارات كعملية يشتمل على مهمتين اساسيتين هما: مهمة (الصنع) ومهمة (الاتخاذ) . والقرارات الجيدة هي تلك التي تصنع اولاً من خلال جهد جماعي يضم اصحاب الخبرة والاستشارة والتحليل وعدداً من المساعدين للمدراء والقادة (متخذي القرارات) مما يجعلنا نتفادى ذلك الخطأ الشائع من خلال التفريق بين (صانع القرار) وبين (متخذ القرار).